قياس العدالة في التوزيع المكاني

للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم

في محافظة واسط

د. عبد الغفور الاطرقجي

د. صبيح لفتة فرحان الزبيدي

المقدمة:

تقاس درجة تقدم الدول بمدى اهتمامها بثقافة التخطيط بمختلف مستوياته, فالدول التي لا تهتم الا بيومها فقط لا يمكنها مواجهة المستقبل , ولا يمكن تحقيق النجاح في مسيرتها دون اعداد مسبق لما تريده وما يمكنها انجازه .

وتأتي اهمية الخطط المحلية للمحافظات استكمالا للتسلسل الهرمي التخطيطي (وطني , إقليمي , محلي) فخطة المحافظة هي جزء من خطة شاملة تنعكس برامجها على المستوى المحلي وان صياغة خطة المحافظة ووضع اهدافها واستراتيجيتها تتبع اساسا من ديناميكية الاقتصاد الوطني .فخطط المحافظات تعمل على تأسيس مراكز نمو إقليمية قائمة على التوزيع المكاني للاستثمارات ودراسة التجمعات من المدن الكبيرة والصغيرة داخل المحافظة وتحديد وظائفها وأنماط انتاجها الرئيسية .

ويسعى برنامج تنمية الاقاليم لتحسين مستوى معيشة المواطنين من خلال تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية الهادفة الى معالجة قضايا الفقر والبطالة لتهيئة البيئة الجاذبة للاستثمارات وايجاد فرص العمل , مع الحرص على توسيع قاعدة المشاركة المجتمعية في صناعة ومتابعة القرار التنموي , وتمكين المواطنين والهيئات المحلية من تحديد احتياجاتهم وترتيب أولوياتهم للنهوض بمجتمعاتهم المحلية . من ذلك تبرز أهمية دراسة مدى تحقيق العدالة في التوقيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الاقاليم.

Abstract:

In order to evaluate the range of achieving justice in spatial distribution for the investment of the Regions development program in wasit province. The research depends on the quantitative analysis by using (Gini coefficient) and (Lorenz curve).

To measure the disparity and the optimal allocation of investments through the comparison between the percentage of allocation investment development programs province in the basic service sectors (municipal, sewage, water .roads and education) and between the three components of (population, area and level and disability) in the provision of service.

The most important findings of the research are the adoption of local authorities on the specific Factors such as population (the municipal sector, sewage, urban water) and urban land area in the program years 2006 – 2011. While research has shown a lack of interest by authorities of the two factor –rural land in the road sectors and rural water and the disability the provision of service in the (ruler water sector, roods and municipalities), which reflected in the variation of justice in determine the

amount of investment allocutions between Qadhas and Nahia of the wasit province.

المستخلص:

بهدف تقييم مدى تحقيق العدالة في التوقيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة واسط , اعتمد البحث التحليل الكمي باستعمال العلاقات الإحصائية المناسبة والمتمثلة بمعامل جيني (Gini coefficient) ومنحنى لورنز (Lorenz curve) لقياس التفاوت والتوزيع الأمثل للاستثمارات وواقع الحال وذلك من خلال المقارنة بين النسب المئوية للتخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم لاقضية ونواحي المحافظة في القطاعات الخدمية الأساسية (البلديات , المجاري , الماء , الطرق , التربية) وبين العناصر الثلاث السكان والمساحة ونسب العجز في تقديم الخدمة .

وكانت أهم النتائج التي توصل أليها البحث هي:اعتماد السلطات المحلية على ع وامل محددة لكالسكان في (قطاع البلديات , والمجاري ,و الماء – الحضر) ومساحة الأرض الحضرية في (قطاع البلديات, المجاري , الماء الحضر) في توزيع التخصيصات الاستثمارية ضمن برنامج تنمية الأقاليم للهدة من2006 – 2011 في حين أظهر البحث عدم اهتمام السلطات المحلية بعاملي مساحة الأرض الريفية في (قطاع الطرق,والماء –الريف) وعامل العجز في تقديم الخدمة (قطاع الماء –الريف ,والطرق , والبلديات) , وانعكس ذلك في تباين العدالة في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الاقضية والنواحي لمحافظة واسط للسنوات 2006 –2011 .

مشكلة البحث:Research Problem

ضعف الآليات والمعايير الملائمة لقياس العدالة في التوقيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم.

فرضية البحث:

إن العدالة في التوقيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الاقاليم, تعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والكفاءة في التنمية المحلية.

أهداف البحث: Research Objectives

يهدف البحث إلى تقييم العدالة في التوقيع المكاني للاستثمارات التنموية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة واسط للمدة 2006 – 2011 من خلال , تحليل البعد المكاني والبعد القطاعي لتوقيع الاستثمارات التنموية بالاعتماد على العلاقة بين مؤشرات الاستثمار وبين العناصر الآتية : السكان , المساحة ,نسب العجز في تقديم الخدمة.

حدودالبحث:

يتناول البحث برنامج تنمية الأقاليم من بداية انطلاقه في عام **2006** ولغاية عام**2011**.

وتشتمل منطقة الدراسة محافظة واسط إذ تبلغ مساحتها(153 17)كم2 وتمثل نسبة 3,9% من مساحة العراق .

منهجية البحث: Research Methodology

لغرض الوصول إلى الأهداف المحددة , فقد اعتمد البحث على أسلوب العمل المكتبي في الحصول على البيانات والمعلومات من المصادر

المختلفة , أما الجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على نتائج الدراسة الميدانية التي قام بها الباحث واعتماد استخدام أساليب التحليل الكمي لاختبار العدالة في التوقيع المكاني للاستثمارات التنموية وضمن المنهج الاستنباطي.

1-تعريف ببرنامج تنمية الأقاليم ومنطقة الدراسة

1-1-برنامج (موازنة) تنمية الأقاليم في العراق:

بسبب قلة الاهتمام بالتوزيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية على وفق المعايير في خطط تنمية المحافظات وانسجاما مع التوجه اللامركزي في أدارة العراق بموجب دستور جمهورية العراق لعام 2005[1] (الزبيدي , 2009 م , ص: 155).فأن جزء من مهام الوزارات القطاعية على صعيد إعداد وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية تنتقل إلى المحافظات لتولي تحديد احتياجاتها من البنى التحتية ذات المساس المباشر بحياة المواطنين اليومية(المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان,2006 م , ص :16).

وكان احد المعايير المهمة في توزيع التخصيصات على المحافظات هو معيار عدد السكان وأهميته النسبية في كل محافظة , كون هذا المعيار يعكس إلى حد ما الحاجة الفعلية من الاستثمارات . (سيد, 2007 م , ص:4).

ويوضح الجدول (1) تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم على المستوى الوطني ولكل محافظة منذ انطلاق البرنامج عام 2006 ولغاية عام 2011 والمعتمدة على حجم السكان .

1-2-تعريف منطقة الدراسة (محافظة واسط):

1-2-1-السكان:

يقدر عدد سكان محافظة واسط لعام 2009 م (وزارة التخطيط , الهيأة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن, آب 2011 م)ب حسب نتائج الحصر والترقيم ل لتعداد العام للسكان والمساكن ب(1150079) نسمة يشكلون نسبة(3,9%) م ن مجموع سكان العراق. ويب لغ سكان الحضر (666191)نسمة اي بنسبة ا(58%) من مجموع السكان .ويشكل سكان قضاء الكوت (32.1 %) من مجموع سكان المحافظة في حين سكان ناحية زرباطية يشكلون (0,1%) فقط من مجموع السكان الكلي للمحافظة وكما موضح بالجدول رقم(2).

1-2-2-المساحة:

تبلغ مساحة محافظة واسط (17153) كم2 وتشكل نسبة 3,9% من مساحة العراق(المياحي , 2000 , ص : 152).إذ تبلغ مساحة قضاء الكوت (14,81%) من مساحة المحافظة , في حين تشكل مساحة قضاء الحي (0,78%) من مساحة المحافظة وكما موضح بالجدول (3).

2- قياس العدالة في التوقيع المكاني للاستثمارات التنموية:

2-1-العلاقات المستخدمة في قياس العدالة

بهدف قياس العدالة في التوقيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية التنموية في محافظة واسط

[1] ورد في دستور عام 2005 م المواد الآتية:
المادة (110) : " تختص السلطات الاتحادية بالاختصاصات الحصرية الآتية " , سابعا " وضع مشروع الموازنة العامة والاستثمارية "
المادة (121) ثالثا : " تخصص للأقاليم والمحافظات حصة عادلة من الإيرادات المحصلة اتحاديا , تكفي للقيام بأعبائها ومسؤولياتها , مع الأخذ بنظر الاعتبار مواردها وحاجاتها , ونسبة السكان فيها ".

وجدنا أن من المناسب تطبيق معامل جيني (Gini coefficient) ومنحنى لورنز (Lorenz curve) كونهما من المقاييس الإحصائية التي تهتم بقياس العدالة في التوزيع والمتفق عليها عالميا في القياسات الاقتصادية (الغزالي , 2009 , ص:4) . لذا فان هذه المحاولة جاءت كتطبيق في البحث ضمن إطار الاستثمار في التنمية المكانية بهدف قياس عدالة التوزيع وذلك من خلال احتساب النسب المئوية للسكان في أقضية ونواحي المحافظة والنسبة المئوية لمساحات تلك الاقضية والنواحي والنسبة المئوية للعجز في تقديم الخدمات الأساسية (البلديات و المجاري والماء و الطرق والتربية).

ثم احتساب النسبة المئوية للتخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم للمدة منذ بداية انطلاق المشروع في عام 2006 ولغاية عام 2011 للخدمات أعلاه وبحسب الاقضية والنواحي لعموم محافظة واسط , ليتم بعد ذلك قياس العدالة في التوقيع المكاني للاستثمارات التنموية بتطبيق معامل جيني ومنحنى لورنز من خلال المقارنة بين النسبة المئوية لحجم التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الخدمية وعناصر السكان و المساحة و نسب العجز للأقضية والنواحي وبتطبيق معامل جيني وبموجب المعادلة التالية تم الحصول على (18) قيمة .

$$G=1-1/10000[(si+si-1)]ni$$

.....(1-2)

G: قيمة معامل جيني.

(Si): النسبة المئوية للعنصر (السكان و المساحة و نسب العجز).

(si-1): المتجمع الصاعد النسبة المئوية للعنصر (السكان و المساحة و نسب العجز).

(ni) : النسبة المئوية للتخصيصات الاستثمارية.

2-2-حساب نسب العجز في تقديم الخدمة لكل قطاع خدمي:

من خلال تقييم واقع الحال للقطاعات الخدمية المدروسة (المجاري , البلديات , الماء , التربية , الطرق) وما تحقق من خدمة بالمقارنة مع المطلوب تقديمه من تلك الخدمة بالاعتماد على المعايير المعتمدة في كل قطاع وبحسب خصوصية كل خدمة ,كون هذه المعايير الأساس والمرجع عند الشروع بالتخطيط أو الرقابة أو تقييم الأداء(برنامج دعم الحكومات المحلية , حزيران 2006 م , ص :7) , تم الحصول على نسبة العجز في تقديم الخدمة على مستوى القضاء أو الناحية , وبالاعتماد على هذه النتائج جرى احتساب نسبة العجز في تقديم الخدمة على مستوى المحافظة ككل.

2-3-توقيع التخصيصات الاستثمارية لتنمية الأقاليم مكانيا بحسب الاقضية والنواحي وقطاعيا بحسب الدوائر الخدمية:

بلغ مجموع التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم للأعوام **2006** ولغاية **2011** لمحافظة واسط (**681,900**) ستمائة وواحد وثمانون مليار وتسعمائة مليون دينار.ويبين الجدول (4) تلك التخصيصات الاستثمارية السنوية للمحافظة بحسب السنين في أعلاه .

وقد أولت السلطات المحلية في محافظة واسط أهمية كبيرة للقطاعات الخدمية الأساسية (

البلديات و المجاري و الماء و التربية و الطرق), إذ تم تخصيص نسبة عالية من التخصيصات السنوية لبرنامج تنمية الأقاليم للقطاعات في أعلاه للمدة من 2006 ولغاية 2011 إذ بلغت تلك النسبة(83 %) من مجموع التخصيصات , ومن جهة أخرى تفاوت حجم التخصيصات الاستثمارية لكل قطاع خدمي لمجموع السنوات في أعلاه بين 48140,6مليون دينار لقطاع المجاري و 291858 مليون دينار لقطاع البلديات وكما مبين بالجدول (5) .

كما تبرز أهمية خصوصية القطاعات الخدمية في كونها قطاعات حضرية (البلديات والمجاري و الماء –الحضر) حيث تقدم خدماتها فقط ضمن محيط التصاميم الأساسية للمدن وبالتالي احتسبت النسبة المئوية للسكان وللمساحات الحضرية داخل التصاميم الأساسية فقط , أو أن تكون قطاعات ريفية تقدم خدمتها للمناطق الريفية فقط (دون الحضر) كما في قطاع (الطرق و الماء– الريف) فتم احتساب النسبة المئوية للسكان و للمساحات الريفية خارج التصاميم الأساسية للمدن, أو أن تكون قطاعات عامة (حضرية , ريفية) كما في قطاع التربية فتم احتساب النسبة المئوية لمجمل السكان و المساحة (المساحة الكلية الحضرية والريفية) للأقضية والنواحي .واعتمدت النسبة المئوية (للسكان و المساحة) بحسب خصوصية كل قطاع .

3–قياس مدى تحقيق العدالة في التوقيع المكاني للتخصيصات الاستثمارية :

يعد معامل جيني (Ginicoefficient) من المقاييس الهامة(علي , نيسان 2002 م ,ص:96) والأكثر شيوعا في قياس عدالة التوزيع ، تعتمد فكرته على منحنى لورنز (Lorenz curve) ، كما يمتاز معامل جيني (Ginicoefficient) بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع . وتتلخص فكرته بحسابالمساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة .

وتم الحصول على قيم معامل جيني (18 قيمة) لكل عنصر بالمقارنة مع حجم التخصيصات الاستثمارية للقطاعات (البلديات,المجاري,الماء,الطرق,التربية)و رسم منحنى لورنس للنتائج و مقارنتها و تحليلها.

3–1 – قيم معامل جيني ومنحنى لورنز:

بلغت أعلى قيمة لمعامل جيني (0,58) في قطاع الماء في الريف لعامل نسبة العجز في تقديم الخدمة وكما مبين في الجدول (6) , وتؤشر هذه القيمة إلى أعلى تفاوت(عدم عدالة) في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الاقضية والنواحي لمحافظة واسط في برنامج تنمية الأقاليم للسنوات 2006 –2011 بالنسبة إلى عامل نسبة العجز في تقديم الخدمة لقطاع الماء في المستقرات الريفية, وكما مبين في الشكل(2) و(3) .

وبلغت اقل قيمة لمعامل جيني (0.11) في قطاع البلديات في عنصر السكان , وكما مبين في الجدول (6) , وتؤشر هذه القيمة إلى العدالة في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الاقضية والنواحي لمحافظة واسط لقطاع البلديات في برنامج تنمية الأقاليم للسنوات 2006 – 2011 بالنسبة إلى نسبة سكان الحضر, وكما مبين في الشكل (4) .

ومن الجدول (7) نلحظ قيم معمل جيني للمساحات الحضرية في القطاعات الخدمية الحضرية(

البلديات , المجاري , الماء –الحضر) تراوحت بين (0,13), (0,14), (0,15) التي هي قيم واطئة تقترب من الصفر أي اقرب إلى العدالة في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الاقضية والنواحي لمحافظة واسط للقطاعات الحضرية في برنامج تنمية الأقاليم للسنوات 2006 –2011 بالنسبة إلى نسبة مساحة المستقرات الحضرية للأقضية والنواحي , وكما مبين في الشكل (5).

بينما نلحظ قيم معامل جيني للمساحات الريفية في القطاعات الخدمية الريفية (الماء –الريف , الطرق) بلغت (0,49) , (0,52) وفي قطاع التربية الذي يشمل الحضر والريف بلغت (0,43) وهي قيم عالية تؤشر عدم العدالة في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الاقضية والنواحي لمحافظة واسط للقطاعات الريفية في برنامج تنمية الأقاليم للسنوات(2006 – 2011) م بالنسبة إلى نسبة مساحة المستقرات الريفية للأقضية والنواحي , وكما مبين بالشكل (6) .

من الجدول (8) نلاحظ ارتفاع قيم معامل جيني بالنسبة للعجز في تقديم الخدمة بخاصة في قطاعات الماء–الريف والطرق والبلديات إذ بلغت القيمة (0,58), (0,53) , (0,48) وهي قيم عالية تؤشر عدم العدالة في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الاقضية والنواحي لمحافظة واسط للقطاعات الخدمية أجمالا ولقطاعات الماء–الريف والطرق والبلديات بخاصة في برنامج تنمية الأقاليم للسنوات 2006 – 2011 بالنسبة إلى نسبة العجز في تقديم الخدمة للأقضية والنواحي , وكما مبين بالأشكال (3) ,(7) , (8) .

من خلال الجدول (9) نلحظ التباين في النتائج لقيم معمل جيني لعامل السكان بين قيم واطئة في قطاع البلديات والمجاري والماء – الحضر والبالغة (0.11),(0,13),(0,15) وهي اقرب إلى العدالة في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الاقضية والنواحي لمحافظة واسط لتلك القطاعات في برنامج تنمية الأقاليم للسنوات 2006 – 2011 بالنسبة إلى نسبة عامل السكان للأقضية والنواحي, وكما مبين بالأشكال (5), (9).

وكذلك نلحظ قيم عالية لمعامل جيني في قطاع الطرق و الماء–الريف والتي بلغت(0.51), (0.46) و تؤشر عدم العدالة في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الاقضية والنواحي لمحافظة واسط لتلك القطاعات في برنامج تنمية الأقاليم للسنوات 2006 – 2011 بالنسبة إلى نسبة السكان للأقضية والنواحي , وكما مبين بالشكل (10)

4–الاستنتاجات والتوصيات:

4–1:الاستنتاجات:

1. هناك اهتمام السلطات المحلية بمساحة الأرض الحضرية أي مساحة التصميم الأساس للقضاء أو الناحية في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية ضمن برنامج تنمية الأقاليم في القطاعات الحضرية أي قطاع البلديات و قطاع المجاري و الماء الحضر وينعكس ذلك في عدالة توزيع تلك التخصيصات بالنسبة للمساحة الحضرية.
2. قلة اهتمام السلطات المحلية بعاملمساحة الأرض الريفية (غير الحضرية) للقضاء أو الناحية في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية ضمن برنامج تنمية الأقاليم في

القطاعات الريفية أي قطاع الطرق وقطاع الماء الريف وينعكس ذلك في التفاوت وعدم عدالة توزيع تلك التخصيصات بالنسبة للمساحة الريفية.

3. اعتمدت السلطات المحلية على عامل السكان في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية ضمن برنامج تنمية الأقاليم للمدة من **2006– 2011** للقطاعات الخدمية (البلديات ,المجاري , الماء – الحضر) في حين أظهر البحث خلاف ذلك في قطاع الماء– الريف , قطاع الطرق إذ لم تعتمد السلطات المحلية على عامل السكان وانعكس ذلك في عدم العدالة في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الاقضية والنواحي لمحافظة واسط لتلك .
4. لم تعتمد السلطات المحلية على عامل العجز في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية في القطاعات الخدمية بخاصة قطاع (الماء – الريف)وقطاع الطرق والبلديات إذ اظهر البحث عدم العدالة في تحديد مقدار التخصيصات الاستثمارية بين الاقضية والنواحي لمحافظة واسط للقطاعات الخدمية أجمالا ولقطاعات (الماء– الريف) وقطاع الطرق والبلديات بخاصة بالمقارنة بنسبة العجز في تقديم الخدمة للأقضية والنواحي.
5. أخذت السلطات المحلية بنظر الاعتبار عامل أو أكثر في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية للقطاعات الخدمية فنلحظ في قطاع الماء الحضر العوامل الثلاثة (السكان , المساحة , العجز) وفي قطاعي البلديات والمجاري نلاحظ الاعتماد على عاملي(السكان , المساحة) .إلا أن البحث بين أن قطاعي الطرق و(الماء –الريف)لم يعتمدا على أي من العوامل الثلاثة أعلاه في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية للمستقرات الريفية والحضرية في المحافظة.

4-2 :التوصيات:

1. على السلطات المحلية الاهتمام بعامل ي السكان و مساحة الأرض الريفية (غير الحضرية) للأقضية والنواحي عند تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية ل لقطاعات الخدمية الريفية مثل , قطاع الطرق , و قطاع (الماء–الريف) وضرورة أن يرتبط ذلك بدراسة وتحديد الإمكانات التنموية لتلك المساحات لتحقيق التوازن التنموي المكاني المطلوب لعموم المحافظة .
2. التأكيد على السلطات المحلية بالاهتمام بعامل العجز في تقديم الخدمة عند تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة واسط وبخاصة في قطاع الماء الريف , وقطاع الطرق , و البلديات . وذلك بتحديد نسبة العجز(حجم الفجوة) في كل قطاع خدمي وإعطاء وزن نسبي لكل قطاع خدمي للحصول على نسبة الفجوة التنموية لمجمل القطاعات الخدمية في القضاء أو الناحية .
3. قيام السلطات المحلية بتبني معايير واضحة كأن تعتمد على إعطاء أوزان نسبيه للعوامل المساهمة في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية (السكان ,المساحة,العجز) لكل

قضاء أو ناحية والتي من خلالها يتم تحديد حصة القضاء أو الناحية من التخصيصات الاستثمارية السنوية لتحقيق العدالة في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية, وبالتالي تحسين معايير الحكم الرشيد لبرنامج تنمية الأقاليم في محافظة واسط.

4. تفعيل معايير الحكم الرشيد وبالأخص اللامركزية والمشاركة المجتمعية في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية للأقضية والنواحي من خلال مشاركة المجلس المحلي للقضاء أو الناحية في تحديد الأوزان النسبية للقطاعات الخدمية لتحديد فجوه التنمية مكانيا وقطاعيا في الوحدة الإدارية ومشاركة مجلس المحافظة في تحديد الأوزان النسبية للعوامل المساهمة في تحديد حجم التخصيصات الاستثمارية لكل قضاء أو ناحية فضلا عن المهام الأخرى للمجالس المحلية في عملية التخطيط والتنمية .

المصادر:

1 -الزبيدي ، صبيح لفتة فرحان ، تطور التنمية المكانية في ظل منظومة الحكم الرشيد في محافظة واسط ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، معهد التخطيط الحضري والاقليمي ، جامعة بغداد ، 2012 .

2 -المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الإنسان,"اللامركزية الإدارية ومجالس المحافظات في العراق " , بغداد , 2006 www.iohrc.org,.

3 -السيد, محمد محسن, "تنمية الأقاليم إلى أين ", المؤتمر العلمي لمعهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا, جامعة بغداد, 2007.

4 -المياحي, عبد الامير "دراسة مقارنة للاقليم الوظيفي لمدينتي الكوت والحلة", أطروحة دكتوراه غير منشورة, كلية الآداب قسم الجغرافية, جامعة بغداد, 2000.

5 -الغزالي, عيسى محمد, "منحنى لورنز ", جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, 2009.

6 -برنامج دعم الحكومات المحلية," دليل الرقابة والاشراف للمحافظات العراقية", المجلد الخامس, بغداد, 2006.

7 -علي, عبد القادر " الفقر: مؤشرات القياس والسياسات " جسر التنمية, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, 2002.

8 -بني, أنوار جميل, "التخطيط السليم _ الطريق الأمثل لخطة رصينة " وزارة التخطيط, دائرة تخطيط القطاعات, بغداد, 2011 م.

9 -وزارة التخطيط, الهيأة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن, آب 2011 .

10 وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ب- مديرية بلديات واسط -قسم تنظيم المدن.

11 محافظة واسط-مديرية التخطيط والمتابعة, 2012 .

جدول (1) تخصيصات برنامج تنمية الأقاليم على المستوى الوطني للمدة 2006–2011
(المبلغ بالمليون دينار) عدا إقليم كردستان

ت	المحافظات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
1	بغداد	754 000	705 000	2 260 418	651 069	637500	645705.5
2	نينوى	303 000	285 000	702 827	277 950	334534	1130198.7
3	كركوك	122 000	114 000	300 182	117 300	226000	288368.9
4	ديالى	149 000	163 000	522 905	122 400	190953	146705
5	الانبار	146 000	222 300	299 281	132 600	152835	95464.4
6	بابل	167 000	210 400	579983,6	158 100	152975	169274
7	كربلاء	93 000	90 000	247 899	91 800	90475	119247
8	واسط	111 000	105 000	275339,97	107 100	134319	459846
9	صلاح الدين	125 000	121 670	288 244	114 750	187667	96637
10	النجف	118 000	180 300	363742,04	109 650	114728	66877
11	الديوانية	111 000	81 000	265 232	102 000	131475	228133
12	المثنى	69 000	66 000	163 296	66 300	80772	109495
13	ذي قار	179 000	174 000	389 178	168 300	170000	85184
14	ميسان	99 000	96 000	198 053	94 350	125436	235763
15	البصرة	258 000	271 000	701 636	237 150	483773	123101.5
	المجموع	2804000	2 884 670	7560224,6	2550819	3213442	4000000

المصدر: بني , 2011م ,ص:12–15

جدول (2) التوزيع السكاني لكل قضاء وناحية في محافظة واسط عام2009

ت	القضاء أو الناحية	عدد السكانالكلي	النسبة %	عدد سكان الحضر	النسبة %	عدد سكان الريف	النسبة %
1	الكوت	369464	32,1	312610	46,9	56854	11,7
2	الصويرة	125036	10,9	61954	9,3	63082	13
3	العزيزية	87321	7,6	44868	6,7	42453	8,8
4	الحي	80658	7	68640	10,3	12018	2,5
5	بدرة	13373	1,2	6617	1	6756	1,4
6	الدبوني	20484	1,8	3241	0,5	17243	3,6
7	الشحيمية	31813	2,8	3427	0,5	28386	5,9
8	الزبيدية	47309	4,1	15956	2,4	31353	6,5
9	ناحية واسط	40768	3,5	14488	2,2	26280	5,4
10	شيخ سعد	33896	2,9	13105	2	20791	4,3
11	الموفقية	44639	3,9	14339	2,2	30300	6,3
12	البشائر	31978	2,8	2505	0,4	29473	6,1
13	جصان	10436	0,9	4177	0,6	6259	1,3
14	النعمانية	96799	8,4	56988	8,6	3981	8,2
15	الحفرية	67649	5,9	33542	5	34107	7
16	زرباطية	598	0,1	261	0,0	337	0,1
17	الأحرار	47858	4,2	9473	1,4	38385	7,9
	المجموع	1150079		666191		483888	

المصدر :وزارة التخطيط , الهيأة العليا للتعداد العام للسكان والمساكن , آب 2011

جدول (3) المساحة (بالكيلو متر المربع) لكل قضاء وناحية في محافظة واسط

ت	القضاء او الناحية	المساحة الكلية	النسبة %	المساحة الحضرية	النسبة %	مساحة الريف	النسبة %
1	الكوت	2540	14,81	82	44,4	2458	14.5
2	الصويرة	1079	6,29	19	10,3	1060	6.3
3	العزيزية	1147	6,69	23,2	12,6	1123.8	6,6
4	الحي	133	0,78	7,68	4,1	125.32	0,7
5	بدرة	1059	6,17	2,5	1,3	1056.5	6,2
6	الدبوني	975	5,68	3,56	1,9	971.44	5,7
7	الشحيمية	266	1,55	1,6	0,9	264,4	1,6
8	الزبيدية	432	2,52	3,5	1,9	428,5	2,5
9	ناحية واسط	1841	10,73	3,675	2	1837,325	10,8
10	شيخ سعد	763	4,45	5	2,7	758	4,5
11	الموفقية	1085	6,33	4	2,2	1081	6,4
12	البشائر	781	4,55	2,07	1,1	778,93	4,6
13	جصان	1856	10,82	2,5	1,3	1853,5	10,9
14	النعمانية	946	5,52	15	8,1	931	5,5
15	الحفرية	345	2,01	5	2,7	340	2
16	زرباطية	735	4,28	2,05	1,1	732,95	4,3
17	الأحرار	1170	6,82	2,5	1,4	1167,5	6,9
المجموع		17153		184,775		16968,17	

المصدر :أ- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ب- مديرية بلديات واسط –قسم تنظيم المدن

جدول (4) حجم التخصيصات الاستثمارية لبرنامج تنمية الأقاليم للمدة 2006 -2011 في محافظة واسط

ت	السنة	حجم التخصيص (بالمليون دينار)
1	2006	111000
2	2007	105000
3	2008	161600
4	2009	107100
5	2010	102200
6	2011	95000
	المجموع	681900

المصدر: محافظة واسط-مديرية التخطيط والمتابعة , 2012

جدول (5) حجم التخصيصات الاستثمارية للقطاعات (البلديات و المجاري و الماء و التربية والطرق) للمدة 2006 -2011 في محافظة واسط

ت	أسم القطاع	حجم التخصيص (بالمليون دينار)	النسبة المئوية للعجز في تقديم الخدمة
1	البلديات	291858	52
2	المجاري	48140,6	58
3	الماء	66911	14,72 للحضر 38,15 للريف
4	التربية	93969	33
5	الطرق	64850	76
	المجموع	565728,6	

المصدر: محافظة واسط-مديرية التخطيط والمتابعة

جدول (6)قيم معامل جيني للتخصيصات الاستثمارية للقطاعات الخدمية بالنسبة للعوامل(السكان , المساحة, العجز)

ت	حجم التخصيصات في القطاع	قيمة معامل جيني		
		السكان	المساحة	العجز
1	البلديات	0,11	0,13	0,48
2	المجاري	0,13	0,14	0,3
3	الماء–الحضر	0,15	0,15	0,16
4	الماء –الريف	0,46	0,49	0,58
5	التربية	0,27	0,47	0,28
6	الطرق	0,51	0,52	0,53

جدول (7) قيم معامل جيني للتخصيصات الاستثمارية للقطاعات الخدمية بالنسبة لعامل المساحة

ت	حجم التخصيصات في القطاع	قيمة معامل جيني عامل المساحة
1	البلديات	0,13
2	المجاري	0,14
3	الماء–الحضر	0,15
4	الماء –الريف	0,49
5	التربية	0,47
6	الطرق	0,52

جدول(8) قيم معامل جيني للتخصيصات الاستثمارية للقطاعات الخدمية بالنسبة لعامل العجز

ت	حجم التخصيصات في القطاع	قيمة معامل جيني عامل العجز
1	البلديات	0,48
2	المجاري	0,3
3	الماء–الحضر	0,16
4	الماء –الريف	0,58
5	التربية	0,28
6	الطرق	0,53

جدول(9) قيم معامل جيني للتخصيصات الاستثمارية للقطاعات الخدمية بالنسبة لعامل السكان

ت	حجم التخصيصات في القطاع	قيمة معامل جيني عامل السكان
1	البلديات	**0,11**
2	المجاري	**0,13**
3	الماء-الحضر	**0,15**
4	الماء -الريف	**0,46**
5	التربية	**0,27**
6	الطرق	**0,51**

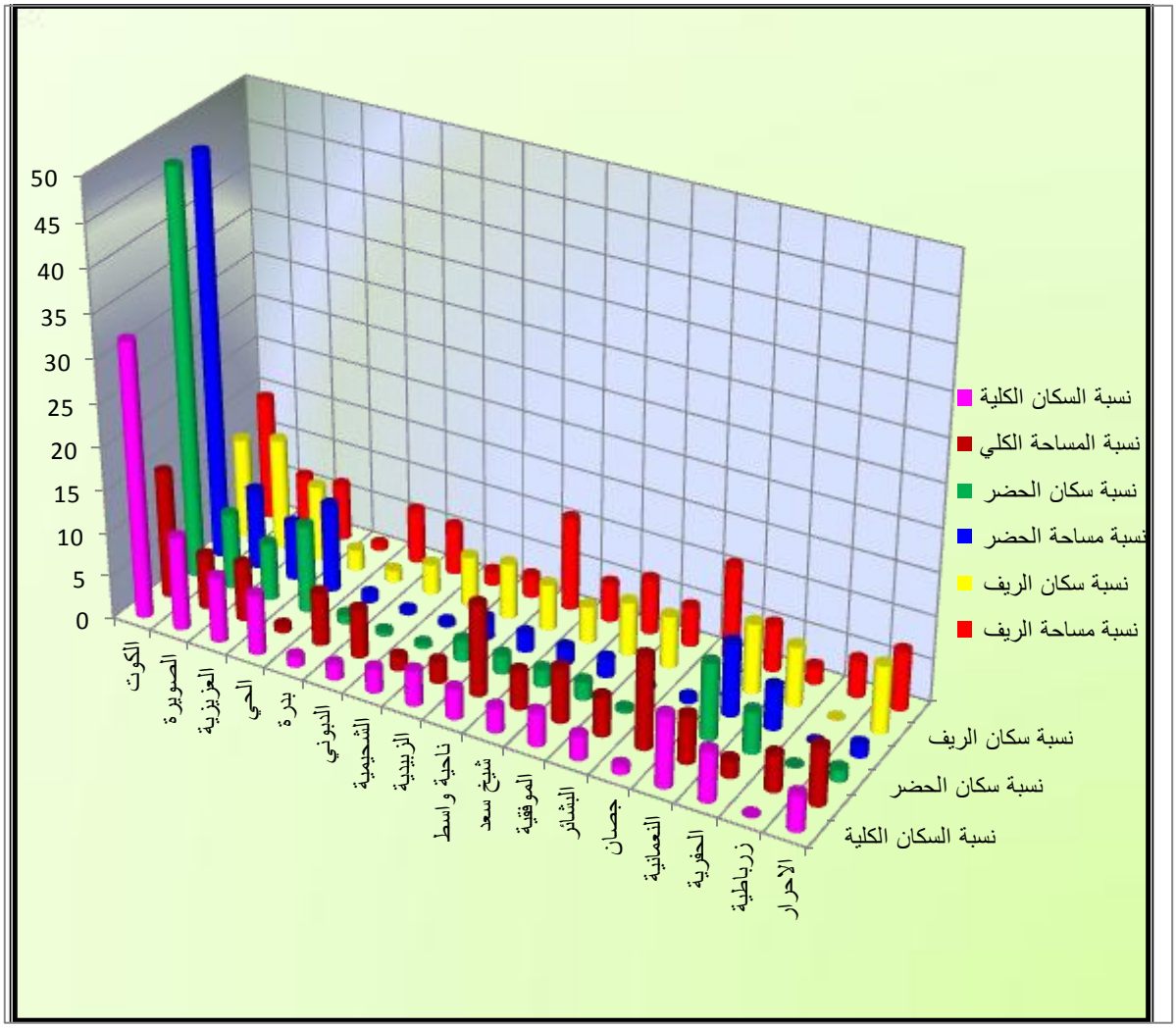

شكل(1) :العلاقة بين نسبة السكان الكلية والمساحة الكليةوسكان الحضر بالنسبة لمساحة الحضر وسكان الريف بالنسبة لمساحة الريف (المصدر الجدولين (2) و(3)

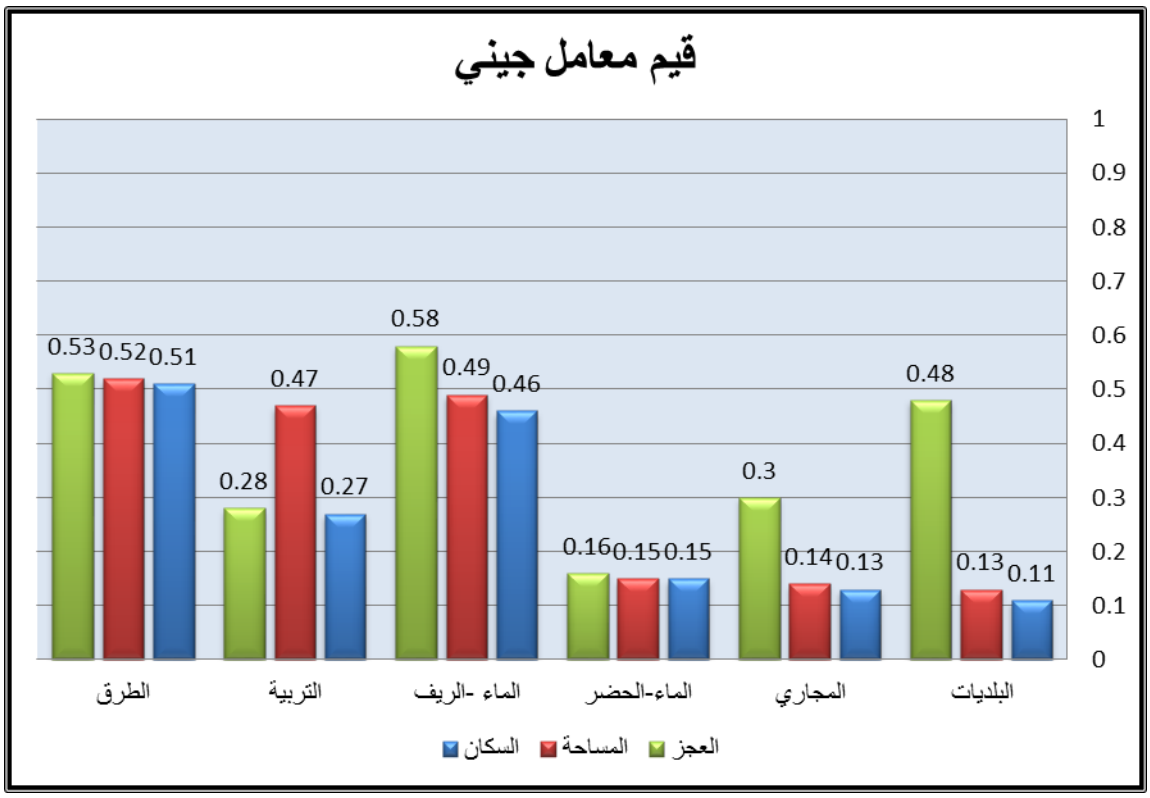

شكل (2) قيم معامل جيني (Gini-coefficient) للتخصيصات الاستثمارية للقطاعات الخدمية بالنسبة للعوامل(السكان , المساحة, العجز)

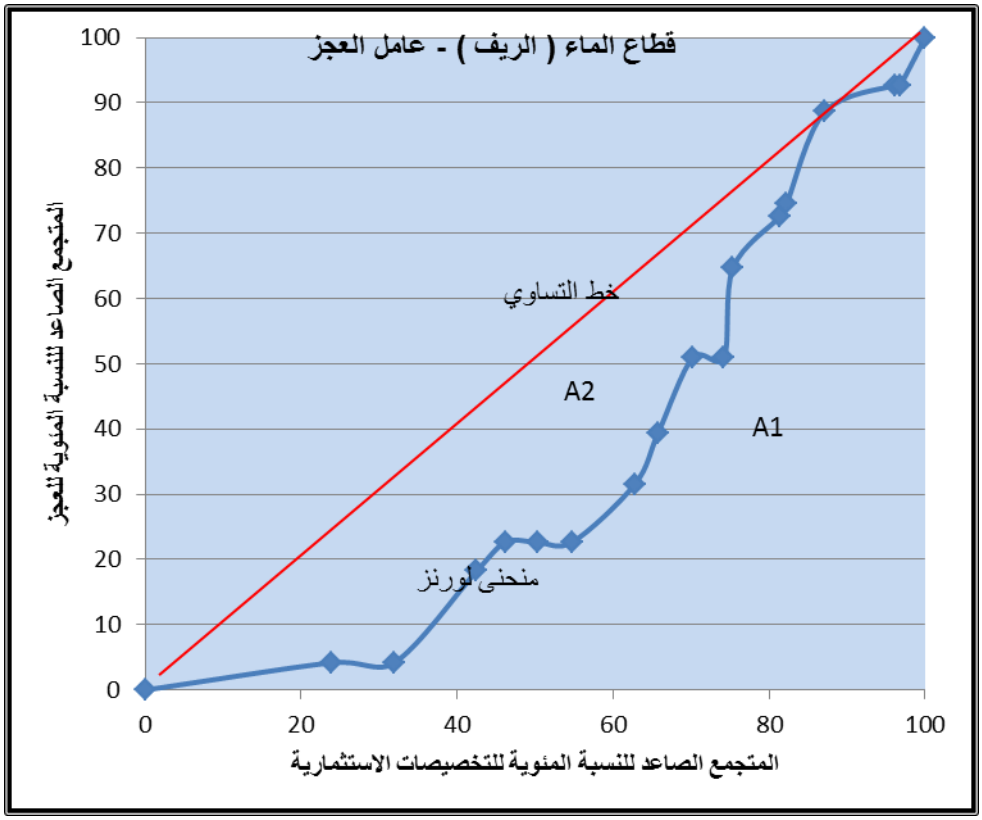

شكل (3) منحنى لورنز (Lorenz curve) للتخصيصات الاستثمارية لقطاع الماء (الريف) عامل العجز

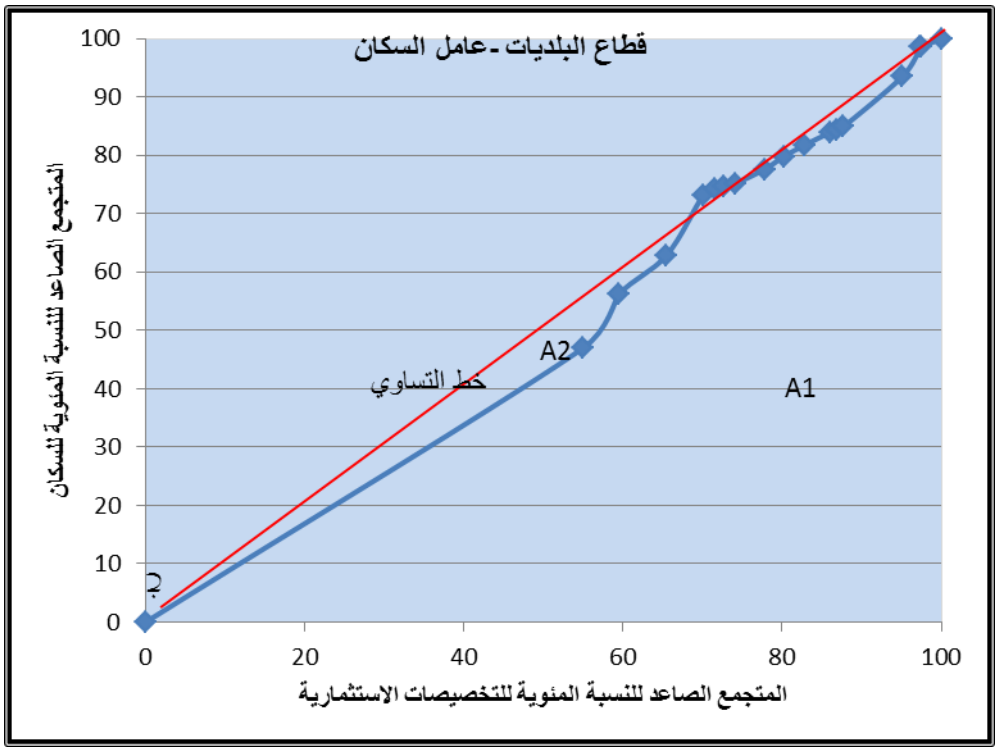

شكل (4) منحنى لورنز (Lorenz curve) للتخصيصات الاستثمارية لقطاع البلديات بالمقارنة بعنصر السكان

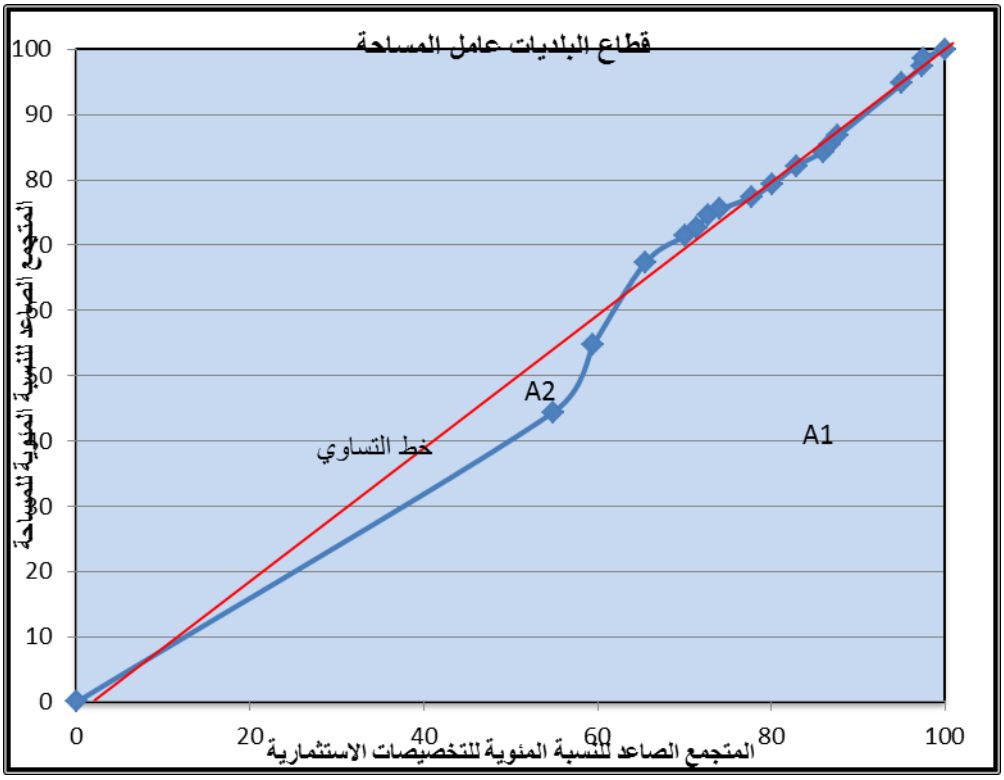

شكل (5) منحنى لورنز(Lorenz curve) للتخصيصات الاستثمارية لقطاع البلديات بالمقارنة بعنصر المساحة

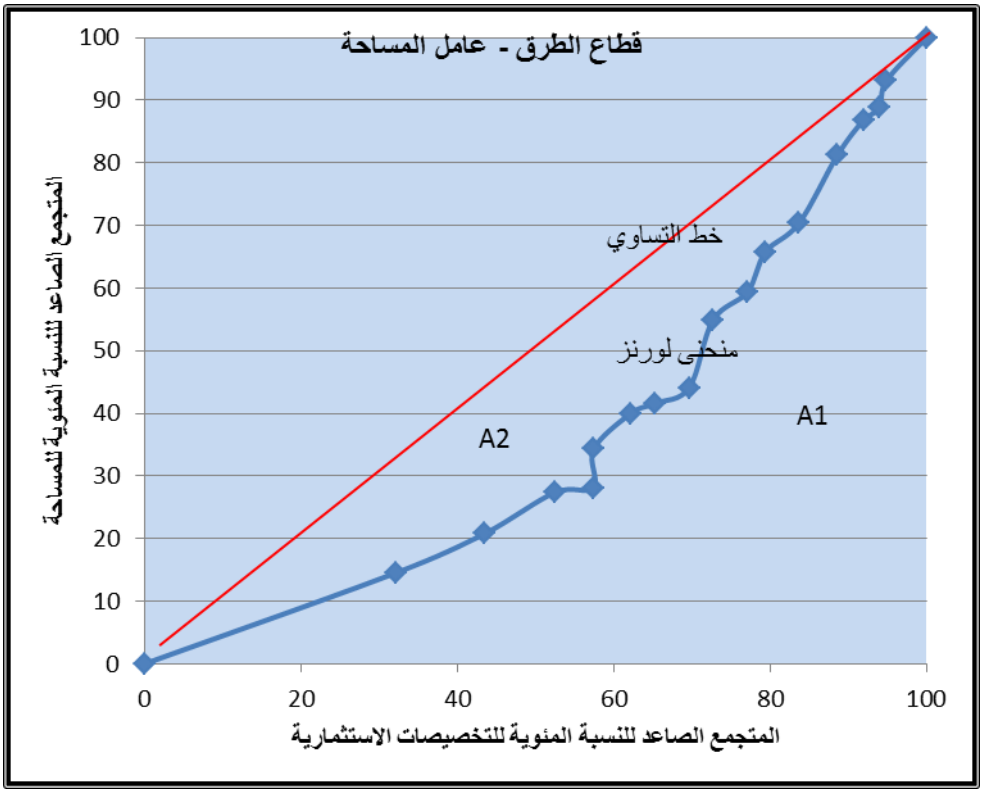

شكل (6) منحنى لورنز للتخصيصات الاستثمارية لقطاع الطرق بالمقارنة بعنصر المساحة

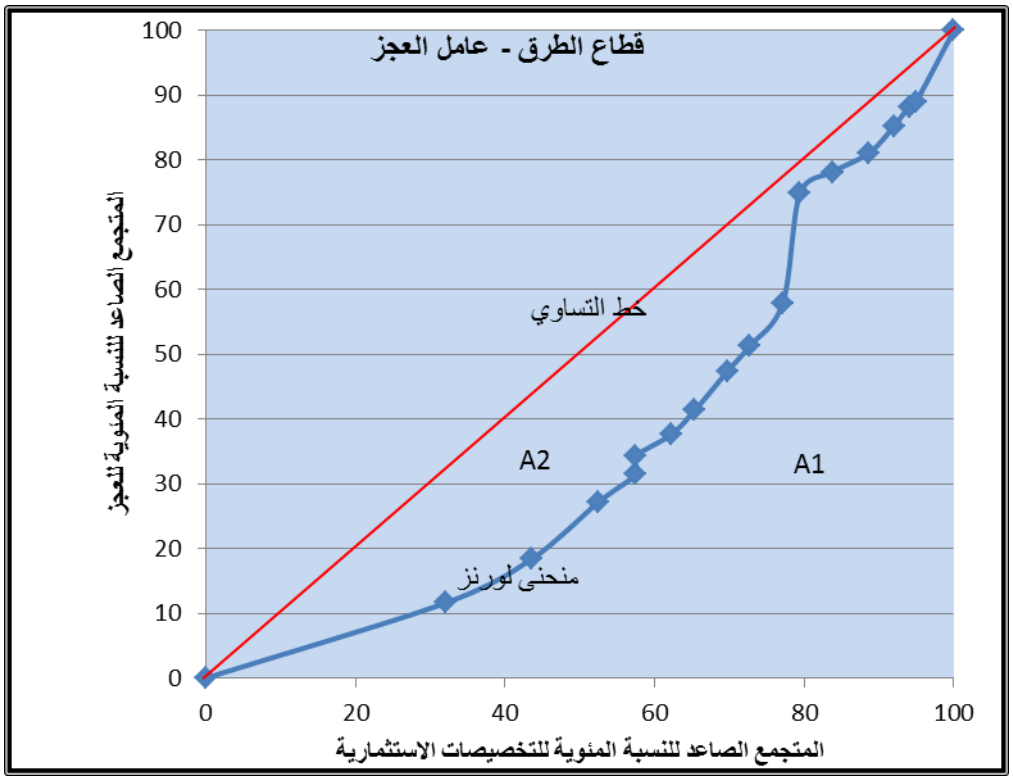

شكل (7) منحنى لورنز للتخصيصات الاستثمارية لقطاع الطرق بالمقارنة بعنصر العجز

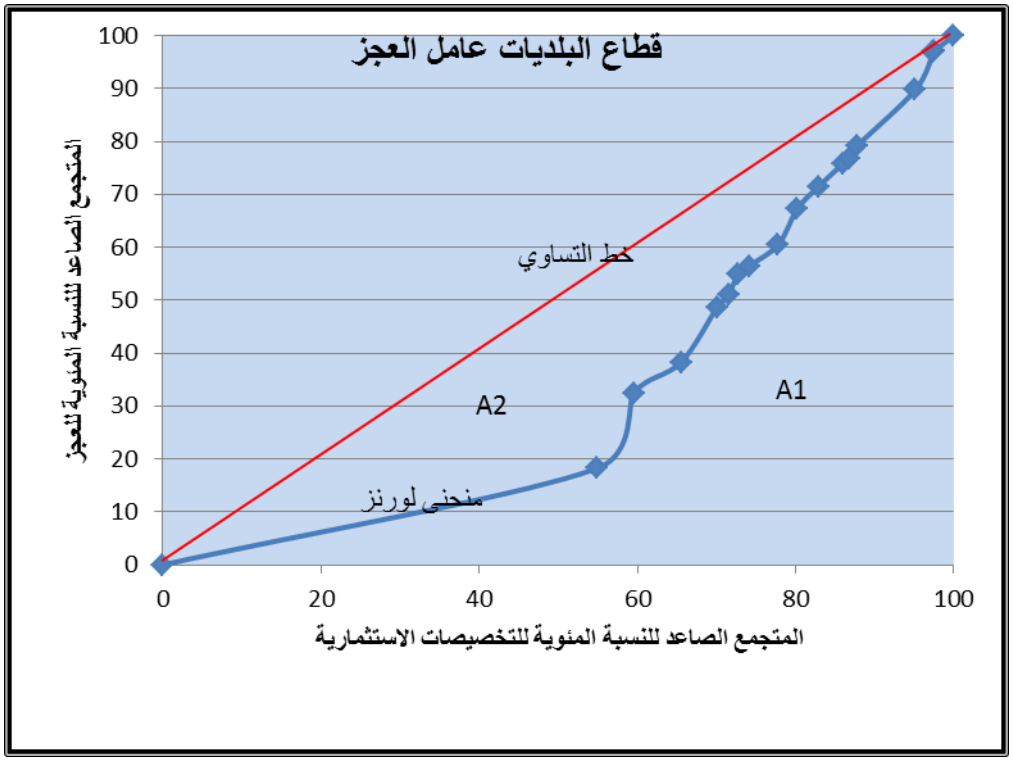

شكل (8) منحنى لورنز (Lorenz curve) للتخصيصات الاستثمارية لقطاع البلديات بالمقارنة بعنصر العجز

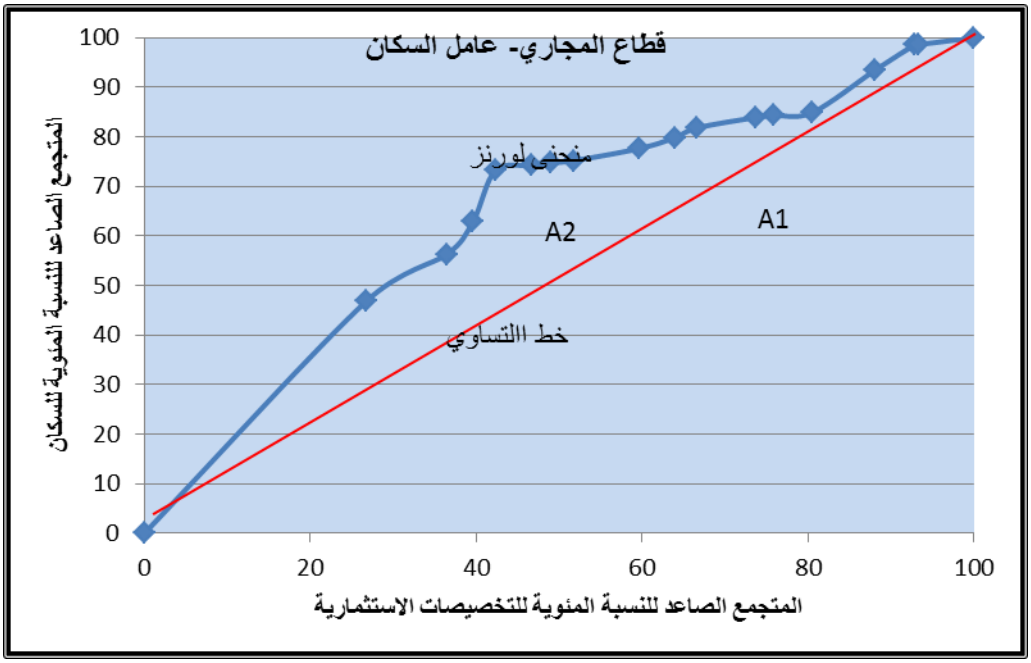

شكل (9) منحنى لورنز للتخصيصات الاستثمارية لقطاع المجاري بالمقارنة بعنصر السكان

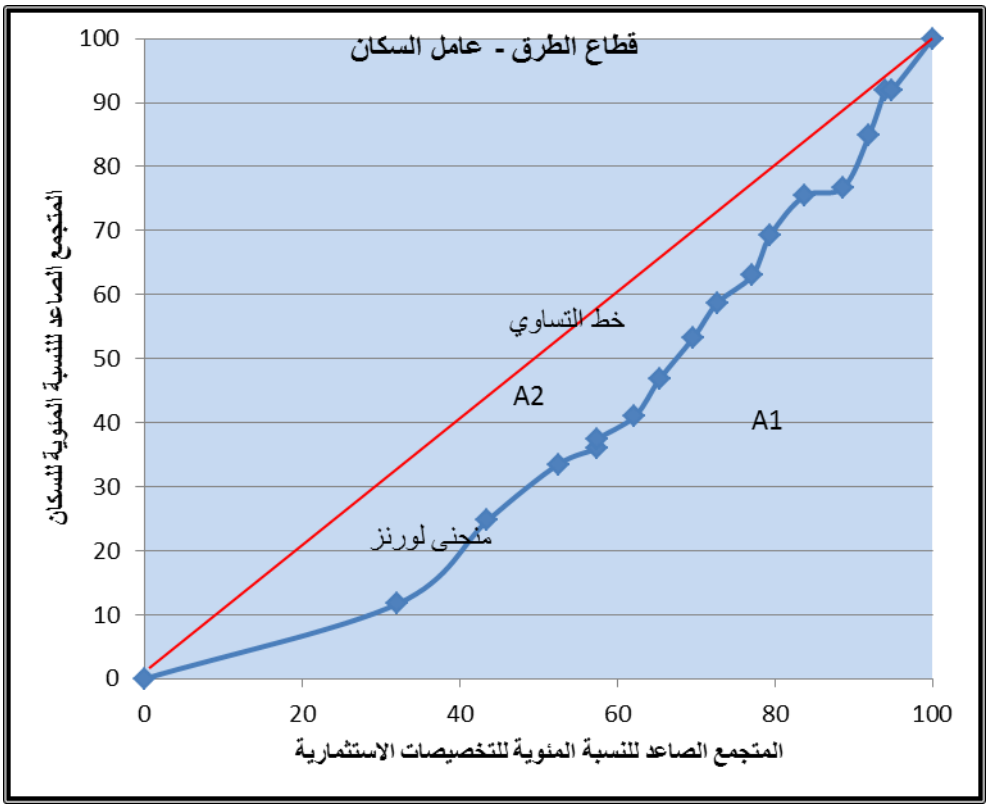

شكل (10) منحنى لورنز للتخصيصات الاستثمارية لقطاع الطرق بالمقارنة بعنصر السكان